

حقيقة أم خيال؟ عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة

شهدت عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة في سنة ٢٠١٠، وهي تمر بأزمة مستمرة، صراعاً من أجل البقاء. فعلى الجانب الإيجابي خرج الاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين (BMS4) بوثيقة ختامية موضوعية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة (PoA)، بما في ذلك نص مفصل بشأن مسائل العملية. كما شهدت السنة بدايةً ناجحةً لسير مفاوضات الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (ATT).

مع ذلك فقد كانت بعض الإخفاقات تستوقف الأنظار. فتدني معدلات الإبلاغ بشكل استثنائي وتبادل المعلومات في سنة ٢٠١٠ يدلان على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير مبالية إلى قدر كبير بصك التعقب الدولي (ITI). بعد خمس سنوات من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة له. وبعد مرور عقد على وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل، استمرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رفضها أي شكل من أشكال إجراء تقييم مستقل للتنفيذ. ولعل في ذلك ثمة شيء تخفيه، إذ أبانت دراسة لمسح الأسلحة الصغيرة عن نقاط الاتصال الوطنية (NPCs)، التي يُفترض أن تقوم الدول بانشائها بمقتضى برنامج العمل، أن ما لا يزيد على ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا بقليل لديها نقاط اتصال وطنية قيد العمل.

شهدت عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة في سنة ٢٠١٠ بعض التطورات الإيجابية .

تميز تقويم الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠١١ بنوع جديد من الاجتماعات لبرنامج العمل، وهو اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية (MGE). ويتألف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الواسع («الجامع») بشأن الأسلحة الصغيرة الآن من ٣١ فقرة سارية المفعول. لكن هل جميع هذه الكلمات - المنطوقة والمكتوبة - تعني شيئاً حقاً؟ يستعرض هذا الفصل آخر

تطورات عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة ويموضعها ضمن اللوحة الأوسع لمناقشات الأمم المتحدة بخصوص هذا الشأن خلال العقد الماضي. وإذ يقوم الفصل بتحديد بعض إنجازات هذه العملية، فإنه كذلك يسلط الضوء على موجبات عدة تبعث على القلق. استنتاجات الفصل الرئيسية كما يلي:

- شروع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بترجمة لغة برنامج العمل الغامضة نسبياً إلى وصفات عمل أكثر تحديداً.
- عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة أخذت تزداد تنظيماً، فهناك اجتماعات كل سنتين واجتماعات الخبراء ومؤتمرات الاستعراض المقررة الآن لبرنامج العمل.
- عدم التزام الكثير من الدول ببرنامج العمل وبصك التعقب الدولي أمر جلي، يبرزه العجز المتواصل في الاتفاق على تقييم رسمي مستقل لتنفيذ الصك.
- ما يحسب للدول الأعضاء في الأمم المتحدة موافقتها أخيراً على الشروع في المفاوضات على مبادئ ملزمة قانوناً تهدف إلى تدعيم النقل الدولي للأسلحة التقليدية.
- قد تلقى مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة فيما خص المراقبة الدولية للأسلحة المقاومة نفسها التي يلاقيها برنامج العمل حتى الوقت الحاضر.



هذه الصورة، التي جليت من رحلة إلى جبل ايفرست، تظهر، كما يُزعم، أقدام الإنسان الثلجي حوالي ١٩٦١ © بوبرفوتو/غيتي اميجز

يقوم وكلاء الجمارك وحماية حدود الولايات المتحدة، عند المنفذ الحدودي ماريبوسا في منطقة نوغاليس بولاية أريزونا، بالبحث عن نقود وأسلحة في الجزء الخلفي لسيارة متجهة إلى المكسيك، مايو/أيار ٢٠٠٩ © مات يورك/ صورة أسوشيتد برس

وما هو أهم من ذلك تشديد الفصل على انه ليس من الواضح، بعد مرور عقد على اعتماد برنامج العمل، إن كانت عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة قد تغيرت كثيراً على «مستوى الأرض» من حيث التنفيذ الملموس. فمعظم المعلومات المتاحة عن تنفيذ برنامج العمل وصك التعقب الدولي متأت من التقارير الوطنية، التي تخلو في الغالب من النقد الذاتي. ورغم التشجيع على تبادل المعلومات المتصلة بـ«تحديات التنفيذ وفرصه» في السنوات الأخيرة، فقد قَدِّمت الدول معلومات قليلة نسبياً عما تلاقيه من صعوبات في تطبيق هذين الصكين - باستثناء تسجيل عبارات عامة كعدم القدرة أو الحاجة للمساعدة.

وبينت تقييمات مستقلة لتنفيذ برنامج العمل على نحو متساوق نقاط ضعف خطيرة. وسعت مسح الأسلحة الصغيرة في الأونة الأخيرة لتحديد ما إن كانت المعلومات التي زودت بها الدول مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) بخصوص نقاط اتصالها الوطنية بموجب برنامج العمل، دقيقة، وما إن كانت نقاط الاتصال الوطنية، علاوة على ذلك، جاهزة للعمل. النتائج غير مشجعة، فلم يسع تأكيد وجود نقاط الاتصال وتحديد هويتها إلا في ٥٢ حالة فقط، بما لا يزيد إلا قليلاً على الربع من دول أعضاء الأمم المتحدة. والأمر أسوأ بكثير بالنسبة لسك التعقب الدولي.

فعلى الرغم من أن صك التعقب يشترط قيام «الدول بتعيين نقطة أو أكثر من نقاط الاتصال الوطنية» وإبلاغ الأمم المتحدة بهذه المعلومات، فإن موقع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الإلكتروني نشر، اعتباراً من منتصف يناير/كانون الثاني ٢٠١١، معلومات تتصل بنقاط اتصال خاصة بصك التعقب الدولي لـ ١٨ دولة فقط من ١٩٢ دولة عضواً في الأمم المتحدة - أقل من عشرة في المائة بقليل من عضوية الأمم المتحدة.

وليس من الواضح إن كانت العملية قد غيرت كثيراً من حيث التنفيذ الملموس.

كان هنالك بعض النجاحات المتواضعة في سنة ٢٠١٠ على الصعيد الدبلوماسي، إذ ساهمت الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين (BMS4) في التوجيهات التشغيلية لتنفيذ برنامج العمل الذي تم تطويره في السنوات الأخيرة. كما وضعت مخططاً مفصلاً وفعالاً لعملية متابعة لبرنامج العمل، تتجاوز مجرد تقديم التقارير إلى تشديد النظر على إجراءات الإبلاغ وتقييمها. مع ذلك فقد أُلقت مؤشرات ثابتة بظلمها على هذه النتائج الإيجابية، مفادها أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تتابع ما الزمت نفسها به في برنامج العمل وصك التعقب الدولي.

وعلى ما يبدو، استناداً إلى الأدلة التي يقدمها الفصل - قلة نقاط الاتصال العاملة بمقتضى برنامج العمل وضآلة تبادل المعلومات بموجب صك التعقب الدولي -، فإن ٥٠ إلى ٦٠ دولة فقط تأخذ التزاماتها إزاء قرار الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة على محمل الجد. ومن المسلم به صعوبة استخلاص استنتاجات نهائية بالاستناد إلى المعلومات المحدودة المتوفرة حالياً، لكن استمرار تردد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تبني تدقيق مستقل لتنفيذ برنامج العمل (وصك التعقب الدولي)، يضعها موضع الاتهام. ■

